

A c c e s s

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا * العدد 21 * خريف 2012

اول جبر ضرر للمحكمة الجنائية الدولية

انتظار الضحايا لم ينته بعد

قبيل كارايون

في 7 اغسطس 2012 اصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول قرار لها حول جبر الضرر. (1) وبعد أكثر من 6 سنوات على ترحيل توماس لوبانجا ديبلو إلى لاهاي فإن هذا القرار يمثل نهاية عملية طويلة وشاقة بالنسبة للضحايا والمجتمعات المتأثرة في إيتوري. كما انه يفتح بداية مرحلة جديدة من الإنتظار.

عزّزت دائرة المحاكمة رقم 1 توجهها جندريا وإثنيا جامعا في قرارها. كما انها تبنت أيضا معيار 'السبب الاقرب' لتقييم الضرر والأذى الذي رُعم انه وقع على المستفيدين المستقبليين من جبر أضرار الجرائم التي أدين فيها لوبانجا. وهذا المعيار يمكن ان يفتح الباب أمام مجموعات أوسع من الضحايا للانتفاع من جبر الأضرار في هذه القضية، اذ يتيح للعديد من العديتات من الذين شعروا/يشعرون بانهم استبعدوا من التهم المحدودة التي رُفعت في قضية لوبانجا ان يستفيدوا/يستفدن من جبر الأضرار. وليس من المستغرب ان هذا احد أسباب الدفاع للاستئناف.

يؤسس القرار لسلسلة من المبادئ لكي تُطبق في جبر الأضرار، بما في ذلك



ما زال هناك قدر كبير من عدم اليقين حول الشكل الذي سيأخذه جبر الضرر.

...مواصلة في الصفحة رقم 2

In this bulletin

- أول جبر ضرر للمحكمة الجنائية الدولية :
2—1 انتظار الضحايا لم ينته بعد
- أوغندا ما بعد النزاع والحوار المستمر
2—1 حول عمليات العفو
- كينيا: العدالة المؤجلة هي الحرمان
3 من العدالة
- مقابلة مع فاتو بنسودا ، المدعي العام
5—4 للمحكمة الجنائية الدولية
- ايجاد العدالة للضحايا في ليبيا
6
- جبر الضرر لضحايا الإبادة الجماعية
7 في رواندا
- كسرنا حاجز الصمت
8

الاعتراف بان جبر الضرر هو 'حق إنساني ثابت وأساسي' ، او ان 'جبر الضرر يجب ان يضع في الاعتبار العنف ذي الأساس الجنسي والجندري الذي يجوز ان يكون الضحايا قد عانوا منه'. كما انه يترك الكثير من الأمور دون قرار حولها. فلم تحدد الدائرة أشكال الجبر التي سيتلقاها الضحايا، وانما نصت فقط على مبدأ ان الجبر قد يكون فرديا و/أو جماعيا - إذ نصت على ان الجبر الذي يُطلب من خلال الصندوق الائتماني يكون جماعيا- وقد يأخذ شكل رد الحقوق أو التعويض

أوغندا ما بعد النزاع

والحوار المستمر حول عمليات العفو

جوزيف أ. مانوبا

وفي هذا السياق استعاد موضوع العفو موقعه في طليعة النقاشات. وفي مايو 2012 اسقط الجزء الثاني من قانون العفو الاوغندي عن طريق إعلان الوزير الذي جمّد من ناحية فعالية منح عفو للأوغنديين الذين كانوا منخرطين في النزاع المسلح ضد الحكومة الأوغندية. وفي نفس الوقت ظلت هناك نقاشات متجددة وسط بعض الكيانات والفاعلين لأجل إعادة سريان العفو بموجب اطار محسّن. ونشرت مؤسسة الضحايا الأوغندية، وهي ائتلاف لمنظمات ضحايا تغطي مقاطعات شمال أوغندا ، بيانا في 30 اغسطس 2012 .

تعيش أوغندا حالة انتقال من نزاع الى وضع ما بعد النزاع. وفي هذا السياق، فان جهودا واسعة قد اتخذت في البلاد في اتجاه تعزيز العدالة للضحايا. ويجري نقاش آليات رسمية وآليات تقليدية كما اعتبر الادلاء بالحقيقة ايضا آلية بديلة محتملة ولم يعد من الممكن استبعاد الحاجة الى سياسات وتشريعات للحماية وجبر الضرر واشتراك الضحايا في الآليات. وينبغي ان تكون هناك جهود متعمدة من جانب الحكومة وشركاء التنمية للعمل معا لتحقيق حاجات وحقوق ضحايا الجرائم من أجل الاعتراف بهم وجبر اضرارهم.

...مواصلة في الصفحة رقم 2

اول جبر ضرر للمحكمة الجنائية الدولية : انتظار الضحايا لم ينته بعد ... مواصلة من الصفحة رقم 1

أو كما ان الدفاع ايضا يطعن في القرار خصوصا في النهج المرن، وبشكل مفرط، الذي اتخذته الدائرة فيما يتعلق بالتقاضي ومعياري الاثبات. وقد دعا الدفاع والضحايا المشاركين إلى تجميد انفاذ جبر الضرر حتى انتهاء النظر في الاستئنافات. وبالنظر الى ان قرار إدانة لوبانجا وقرار الحكم هي ايضا قرارات مستأنفة فليس من الواضح ما إذا كان انفاذ جبر الأضرار سينتظر حتى تنتهي إجراءات الاستئناف هذه.

وبعيدا عن الحجج القانونية التي طرحت في لاهاي، فان الضحايا يواصلون الانتظار. وتدعو المنظمات العاملة مع الضحايا في إيتوري لتقاسم المزيد من المعلومات ولشرح العملية للضحايا. وقد اشار البعض الى انه "حتى الآن [انهم] في الظلام. [وهم] لا يفهمون ماذا تريد المحكمة ان تفعل، وماذا يفعل الصندوق الائتماني." وشدد آخرون ايضا على انه "حتى الآن مازال أولئك المسؤولين عن تقاسم مثل هذه المعلومات يحرصون انفسهم فقط في الوصول الى المنظمات في المدن ولم يصلوا بعد الى المجتمعات المحلية التي يعيش فيها الضحايا، اما بسبب نقص الوسائل اللوجستية او لمجرد أسباب أمنية."

هذه نقطة تحول في تاريخ المحكمة وفي قدرتها على الانجاز فيما يتعلق بتقويتها الأساسي والتي ستكون بالنسبة للكثيرين معيارا سيحكمون به على المحكمة الجنائية الدولية. وسيطلب النجاح معلومات قوية الدلالة ونشاطات استشارية لكفالة ان يستطيع الضحايا بلورة تنفيذ العملية والمحافظة على التحكم فيها. وسيكون مطلوبا ايضا توفير تمويل كافي للصندوق الائتماني.

1- قرار يؤسس للمبادئ والإجراءات التي تطبق في جبر الضرر، 7 اغسطس 2012، المحكمة الجنائية الدولية - 01/06-01/04 على الرابط <http://www.icc-cpi.int/Menu/Go?id=f491ef55-3612-4205-a195-d44a7b90ca0a&lan=en-GB>

اعادة التأهيل او غيرها من الأشكال الأكثر رمزية. ولم توضح الدائرة من سيكون المستفيدين غير قولها بأنه لن يكون مناسباً حصر جبر الضرر في مجموعة صغيرة نسبياً من الضحايا من الذين اشتركوا في المحاكمة او تقدموا بطلبات لجبر الضرر. وقد تركت المحكمة هذه المهام للصندوق الائتماني للضحايا، والذي سيقترح الآن 'خطة جبر ضرر' بمساعدة فريق من الخبراء وتحت الاشراف العام لدائرة جديدة. وقد اشار الصندوق سلفاً الى انه سينبئ نهجاً مجتمعياً؛ وقد شدد بعض الوسطاء في إيتوري بأن 'انخراط الضحايا ومجتمعاتهم المحلية في اختيار نوع الجبر والاختيار الملائم لمن سيتولون انفاذه سيكون عنصراً رئيسياً لكفالة ان ينتفع الضحايا حقيقة من جبر ضرر المحكمة الجنائية الدولية'.

ومع أن الضحايا في إيتوري يبتهجون بأنباء ان جبر الضرر سيتم فانهم، في الوقت نفسه، يستنكرون طول الوقت الذي انقضى، والذي ما زال سينقضي، قبل ان يتم انفاذ الجبر فعلياً. وهم يشددون على ان العديدين [من الضحايا] "قد ماتوا سلفاً، او انهم مرضى، او توقفوا عن الإيمان بمثل هذا الجبر". ونظرة الى الاستئنافات اللاحقة ضد "قرار الجبر" تشير الى ان العملية ما زال امامها وقت طويل قبل ان يتم فيها إتخاذ قرارات نهائية .

ويسعى الضحايا الذين شاركوا في المحاكمة إلى إستئناف حقيقة ان الطلبات الفردية للجبر لن تُقيم - كانت الدائرة قد طلبت تحويل طلبات الجبر الفردية الى الصندوق لدمج محتمل لها في 'خطة جبر الضرر'. ان قرار عدم أمر لوبانجا نفسه بالمساهمة في تقديم جبر أضرار، الى جانب احتمال تقديم اعتذار طوعي للضحايا، هو ايضا سبب للاستئناف من جانب بعض الضحايا المشاركين في المحاكمة.

أوغندا ما بعد النزاع والحوار المستمر حول عمليات العفو ... مواصلة من الصفحة رقم 1

وعن طريق قانون العفو أدين نحو 26 الف مقاتل سابق ومُنحوا العفو في أوغندا وبوصفه هذا فإن قانون العفو هذا سمح بعودة اشخاص مُختطفين بما فيهم أطفال ونساء ورجال مع تأكيدات بعدم محاكمتهم. ومع ذلك ظلت هناك موضوعات عالقة باقية من موضوعات العفو الممنوحة سابقاً، إذ ان بعض الاشخاص كانوا قد منحوا العفو بينما لم يكونوا مقاتلين. وعند عودة المختطفين من الغابة والذين لم يكونوا قد قاتلوا صارو كثيراً ما يعاملون كمقاتلين وأصدرت لهم شهادات عفو. وقد اعتبر هذا بأنه يمس بهم في نظر الرأي العام وقد يؤثر على قدرتهم في المشاركة في الحياة العامة.

وفي بيان مؤسسة الضحايا الأوغنديين الذي صدر في اغسطس 2012 أشارت المنظمة إلى ان عمليات العفو في الجرائم الدولية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان غير مسموح بها بموجب القانون الدولي وشدد البيان بأنه اذا أعيد العفو في الجرائم غير الخطيرة فانه يجب أن يكون مشروطاً بعناصر مثل الالتزام بتقديم رواية صحيحة عن مشاركة الشخص في النشاطات غير القانونية، وطلب العفو من الشخص الذي ارتكب في حقه العمل السيء والالتزام بالمشاركة في عملية جبر الأضرار. وسلطت مؤسسة الضحايا الأوغنديين الضوء ايضا على انه بينما العفو في اوغندا قد صمم بتشريع اعادة دمج المحاربين القدامي في مجتمعاتهم من خلال مجموعة احكام فان ذلك خلق دون قصد وضعا متوتراً ينظر فيه الضحايا الى الحزم المقدمة الى المقاتلين السابقين كجوائز لهم على ما تعرض له الضحايا من اذاء. وقد تفاقم الوضع بان الحكومة لم تعترف ابدًا بمجموعة من ضحايا النزاع دع عنك ان تكفل عملية جبر ضرر كاملة وملائمة تستطيع ان تشمل مجموعة من الإجراءات كالاقرار بالاذى وإعادة التأهيل وضمن عدم تكرار مثل هذا الأذى: البيان الكامل موجود على الرابط www.vrwg.org/uvf

كينيا: العدالة المؤجلة هي الحرمان من العدالة

ايمي أونغيسو وإيديجا كافولافو وكيتيو تشا شيريا

وفي قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل أحداث عنف ما بعد انتخابات 2007 و 2008، فإنه كثيرا ما يكون عدد المتورطين من الجناة كبيرا. ان فشل الحكومة الكينية في تعزيز حكم القانون وحسم عدد كبير من القضايا، اضافة الى المحدودية المتأصلة في المحكمة الجنائية الدولية بأنها تحاكم فقط من تقع عليهم المسؤولية الأكبر، قد خلفت وراءها فجوة كبيرة من الافلات من العقاب حيث يُجبر الضحايا والناجون ومرتكبو الجنايات أن يبقوا جنبا الى جنب في اجواء من عدم الثقة.

وحتى الآن لم تحقق جهود الحكومة، في اعادة إسكان من نزحوا، غرضها. وقد اشار نازحون ومنظمات عديدة لحقوق الإنسان الى الحجم الكبير من النازحين الذين ما زالوا يعيشون في معسكرات، وإلى العدد الكبير من الذين يُفترض ان يستفيدوا من برامج الحكومة، الذين لم يتلقوا اي هبات مالية من الحكومة (2). وفوق ذلك فان النازحين المدمجين زعموا بأنهم لم ينتفعوا من المساعدة المالية مما ادى الى مشاعر تحيز وتمييز. وقد كشفت مراجعة حسابات داخلية أجريتها الحكومة عن فقد 48,126,782.10 شلن (3). وهذا يعتبر مؤشرا لوجود درجة كبيرة من الفساد والممارسات السيئة والذي هو السبب الأساسي في ان العديد من اللاجئين لم يحصلوا على مساعدة.

وقد كون المكتب الكيني لمدير النيابة العامة فرقة متعددة المهام من عدد من الوكالات للنظر في قضايا نتجت عن أحداث العنف التي اعقبت الانتخابات. ولكن معظم الأدلة تعرضت اما للاتلاف أو فُقدت. وصدرت دعوات ايضا بانشاء قسم خاص داخل المحكمة العليا. ولكن التحدي هو انه اذا اقيم مثل هذا القسم فان الشرطة هي التي ستتولى التحقيقات. ويمكن للمرء ان يتساءل عن مدى موضوعية هذه التحقيقات في الوقت الذي تُعتبر فيه الشرطة نفسها ضالعة وبشكل كبير في أحداث عنف ما بعد انتخابات 2007 – 2008.

ويعتبر الوضع في كينيا من الأوضاع التي تستدعي تحركا سريعا يتطلب الدقة. ويجب على المحكمة الجنائية الدولية كفالة مشاركة هادفة وفعالة وذات توقيت مناسب للضحايا في الإجراءات، لكن الأكثر أهمية هو ان على الدولة الكينية ان تلعب دورها في كفالة حكم القانون ومراعاة الإجراءات القانونية بالنسبة للضحايا الذين فقدوا سلفا كل آمالهم في الوصول الى العدالة.

2- المادة 19 (2012) تقرير بيس لاین، حق نازحي كينيا في تلقي المعلومات.
3- المصدر السابق.



خمسة اعوام بعد العنف، ضحايا في كينيا ما زالوا ينتظرون العدالة وجبر الضرر .
تصوير ابريل 2008



خمسة اعوام بعد العنف، ضحايا في كينيا ما زالوا ينتظرون العدالة وجبر الضرر .
تصوير Jerry Riley/IRIN

في 23 يناير 2012 أيدت المحكمة الجنائية الدولية قضايا ضد اربعة من ستة مشتبهين مطلوبين بواسطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لعلاقتهم بأحداث العنف التي اعقبت انتخابات 2007 – 2008 في كينيا، و التي شهدت وحشية واسعة النطاق ونزوحاً هائلاً وسط السكان. ورفضت دائرة المحكمة تأكيد التهم ضد هنري قوسقيي ومحمد حسين علي. وستبدأ المحاكمات ضد ويليام ساموي روتو وجشوا اراب سانغ (القضية رقم 1) وفرانسيس تريمي موسابرا و اوهورو مويقاي كينياتا (القضية رقم 2)، في ابريل 2013.

أدى قرار يناير الى إحداث درجات عليا من الاحباط والشعور بالعجز وسط الجمهور فيما تقلص نطاق القضية بشكل أكثر. وبموازاة ذلك طرح الضحايا، الذين يبدو انهم يقعون في نطاق القضيتين، موضوعات تتعلق باشتراكهم في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. وبعد مضي سبع سنوات من تأييد الحكم فإن الضحايا ما زالوا ينتظرون توضيحا من دائرة المحاكمة رقم 5 حديثة التكوين حول متى وكيف سيسمح لهم بممارسة حقوقهم القانونية. وإزاء هذه الخلفية سعت كيتيو تشا شيريا، وهي منظمة كينية غير حكومية، لطلب الاذن بتقديم ملاحظات صديق محكمة، منبهة قضاة المحكمة لأهمية اشترك ضحايا كينيا في الإجراءات وداعية للوضوح فيما يتعلق بعملية الطلبات الخاصة للضحايا. وقد عبّر ضحايا عنف ما بعد الانتخابات، بالطبع، عن رغبتهم بالمشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، لكنهم ظلوا غير راغبين في تعبئة الاستثمارات دون توجيه واضح من المحكمة. وفي نفس الوقت ظل الضحايا يتخوفون من ان فشل تعبئة الاستثمارات قد يؤثر سلبا على قدرتهم على الحصول على شرف المشاركة في القضايا. وبالرغم من رفض طلب المنظمة الكينية غير الحكومية بتقديم ملاحظات صديق محكمة فان الدائرة وفرت أخيرا توجيها في 3 اكتوبر 2012، اذ وضعت نظاماً جديداً كاملاً لتقديم الطلبات.

وعلى المستوى الوطني لم يستطع ضحايا أحداث عنف ما بعد الانتخابات التي هزت كينيا، الوصول الى العدالة؛ ومع الاتجاه لإجراء الانتخابات في مارس 2013 فان معظم الضحايا صاروا يعيشون في خوف من ان يتكرر العنف او أن يحدث ما هو أسوأ.

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

وخلال فترة ولايتي للوظيفة أريد أيضا تعزيز علاقات المحكمة بأفريقيا. وتعتبر مالي الدولة الأفريقية الرابعة التي يحال وضعها الى مكتب المدعي العام. وتدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) بشكل رسمي تدخل مكتب المدعي العام في مالي. وانا فخورة بهذا الدعم فضلا عن الالتزام لهذه المحكمة الذي عبرت عنه القارة الأفريقية، بما في ذلك من خلال تعييني كمدعي عام، ولكن كما قلت سابقا انا مدعي عام لكل الدول الأطراف. وسأعمل باستقلال تام وبدون تحيز متبعة فقط المعايير التي وضعها نظام روما الأساسي والحقائق التي تظهر في الأدلة التي يجمعها مكنتي. وسأسعى لدعم كل الدول الأطراف، بما في ذلك في أفريقيا.

أود أيضا ان أوصل توضيح عملية الفحص الأولي للمكتب وكفالة الشفافية في القرارات. وبالنسبة لي فان عمليات الفحص الأولي تعتبر عوامل أساسية في نشاطات مكتب المدعي العام. اذ انها يمكن ان توفر فرصة مبكرة، من خلال الاتصالات بالسلطات المعنية بالإضافة للمعلومات العامة، لتشجيع الإجراءات الوطنية ومنع تكرار وقوع العنف. وفي الشهور المقبلة سيكون وضع المكتب مشابها لوضعه في العام الماضي، إذ سينشر تقريراً حول كل عمليات الفحص والتمحيص الأولي بالإضافة الى إعداد تقرير شامل حول الفحص الأولي في غامبيا

في 12 ديسمبر 2011 انتخبت السيدة فاتو بنسودا من غامبيا بالاجماع مدعي عام للمحكمة الجنائية الدولية بواسطة مجلس الدول الأطراف. وكانت قد عملت في السابق مساعدة للمدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية من 8 اغسطس 2004 وحتى مايو 2012.

عملت السيدة فاتو بنسودا، قبل عملها في المحكمة الجنائية الدولية، كمستشار قانوني ومحامي محكمة في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في أروشا بتنزانيا، مترقية الى موقع كبير المستشارين القانونيين ورئيس الوحدة الاستشارية القانونية للدعاء. وقبل التحاقها بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا كانت مديرا عاما لبنك تجاري كبير في غامبيا. وبين 1987 و 2000 عملت وعلى التوالي كبير محامي دولة ومحامي دولة أساسي ونائب مدير الادعاء العام، ومحامي عام وسكرتير قانوني للجمهورية، ثم نائباً عاماً ثم وزيراً للعدل، حيث خدمت بهذه الصفة ككبير المستشارين القانونيين للرئيس ولمجلس وزراء

1- بوصفك مدعي عام للمحكمة الجنائية الدولية هل يمكن ان تحدثنا عن أولوياتك خلال السنوات القليلة المقبلة؟

حكومة غامبيا.

2- ما الذي تراه كتحديات يواجهها مكتب المدعي العام حالياً؟

ان استقلال المكتب بوصفه حجر الزاوية في نظام روما الأساسي يجب ان يُحظى في كل الأوقات بالاحترام والحماية من جانب الدول الأطراف على وجه التحديد. ويستند النظام الذي تأسس على قانون روما الأساسي للمحكمة على مفهوم النشاط القضائي المستقل. وبدون استقلالية المكتب فان المحكمة تواجه خطر ان تفقد قيمتها. وهذا لا يعني ان المكتب جهاز معزول، وانما على العكس من ذلك كفاءة المحكمة وكفاءة هذا المكتب تعتمد على التعاون الذي يلقاه المكتب والمحكمة من المجتمع الدولي.

يتطلب مكتب النائب العام، خصوصا في قضايا النزاعات المستمرة، تعاوننا شديدا من الدول المضيفة والمجاورة لأجل تجاوز بعض المشاكل العملية. فتنفيذ مذكرات الاعتقال، على سبيل المثال، تتطلب إرادة سياسية قوية من الكيانات المحلية كما تتطلب تنسيقا لجهود الدول المجاورة في معظم القضايا. وبالمثل فانه، وكما للمكتب وللحكومة ككل واجب حماية الشهود، فاننا نحتاج لتعاون الدول في هذا الجانب، بما في ذلك ما يتعلق باتفاقيات اعادة التوطين. ويعتبر تحديد وتجميد اصول الأموال التي يملكها جناة الجرائم الضخمة المزعمين مسألة هامة أيضا في اثبات الصلة الاجرامية، ولتوفير اموال للعون القانوني بالإضافة الى جبر أضرار الضحايا؛

ان قائمة الموضوعات الملحة بالنسبة لي كمدعي عام طويلة، لكن واحدة من الأولويات الهامة هي ان اكفل ان يقدم المكتب تحقيقات ومحاكمات ذات قيمة وكفاءة عاليتين وهي أولوية تقع في قلب ما يقوم به مكنتي. ويلي التركيز على القيام الفعلي بهذه التحقيقات والمحاكمات، أيضاً، التعمق في كيف يمكن احداث تحسن اكبر حولهما. لقد عرفنا سلفا معايير أساسية حول كيف نقوم بالتحقيقات باصدار دليلنا العملياتي لكني الان اريد تحسينا أكثر لتلك المعايير بهدف تعريف ما يمكن ان يكون مقبولا من المعايير المشتركة في إجراء تحقيقات دولية. ولأجل ذلك الهدف اتواصل مع المحاكم الدولية الأخرى ومع المنظمات الدولية، مثل الانترنت، وبهيات تعزيز القانون بشكل عام. ومع اقتراب المحاكمات الأولى من بلوغ نهايتها وتطبيق الدروس المستفادة التي تعكف المحكمة عليها فان خطتي هي القيام بتعزيز اكبر لمعاييرنا في المقاضاة في الدليل العملياتي. وفيما يتعلق بتحقيقاتنا، على وجه التحديد، فان علينا واجب تركيز انتباهنا على العنف الجنسي والجندري. وبما انه يمكن ان يكون هناك تحدي في جمع الأدلة الخاصة بتلك الجرائم في بعض السياقات فاننا سنستمر في البحث عن مناهج مبتكرة لجمع الأدلة لجلب هذه الجرائم للمحكمة بطريقة ستكفل إصدار الاحكام فيها وستحترم وتحمي ضحاياها. وبالتالي فان الأولوية الأخرى لمكنتي ستكون الاستمرار في ملاحقة الجرائم الجندرية والجرائم ضد الاطفال الوارد تعريفها في نظام روما الأساسي والقيام بذلك بشكل منظم.



يعتبر التحقيق في جرائم الجندر والجرائم ضد الأطفال صعب للغاية. فتلك الجرائم تتعلق بأفراد تعرضوا لصدمات نفسية وتعرضوا للخطر. وبالتالي فإننا عندما نعمل في هذه الأوضاع شديدة الحساسية علينا ان نتحرى الدقة بأن لا نجهر بحالات هؤلاء الضحايا وأن لا يتكرر انزال الصدمات بهم اثناء سير العملية. ووفقا لذلك فإننا سنستمر في تطوير مناهج التحقيق خلال السنوات المقبلة، لكفالة المقاضاة الفعالة في هذه الجرائم بينما نحترم الضحايا ونحميهم ونكفل رفاههم.

وخلال فترة خدمتي سأعمل ايضا على تعزيز التعاون بين مكتب المدعي العام ومجموعات الجندر المحلية في الدول ذات الأوضاع التي تنتظر فيها المحكمة الجنائية الدولية، والتي (المجموعات) في بعض الأحيان تكون هي المصدر الوحيد للدعم المتاح لضحايا جرائم الجندر، لدعم جهودها على أرض الواقع وتعزيز جهودها كي تتواصل أكثر مع الضحايا.

4- ما هي الخطوات التي سيتخذها مكتبكم لكفالة الإنفاذ الكامل لحقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية، وبشكل خاص الاشتراك في الإجراءات؟

يعتبر اشتراك الضحايا أحد أهم المظاهر الأساسية في نظام المحكمة الجنائية الدولية. ولأجل كفالة أداء صحيح لهذه الآلية فإن مكتب المدعي العام يبلغ الضحايا والمجتمعات المحلية المتأثرة، حول حقوقهم ومستحقاتهم بموجب نظام روما الأساسي في وقت مبكر من طور الفحص الأولي وذلك من خلال الحملات الاعلامية واجتماعات المجلس المحلي والاجتماع مع قادة الجماعة المحلية ومجموعات الضحايا. ويشارك مكتب المدعي العام أيضا في نشاطات المحكمة الجنائية الدولية للتواصل وذلك لأجل توفير معلومات وتشجيع مشاركة هذه المجموعات في الإجراءات.

ويجلب الضحايا تصورا فريدا وضرورياً لنشاط المحكمة الجنائية الدولية ويساهمون في تحقيق محاكمات عادلة وفعالة. ان احكام نظام روما الأساسي فيما يتعلق بمشاركة الضحايا تجسد اتجاها نحو المستوى الدولي في ممارسة الولايات القضائية المحلية من انظمة قانونية مختلفة في العالم. وهذا الاتجاه يعترف بالضحايا كفاعلين وليس فقط مجرد عناصر سلبية للقانون ويمنحهم حقوقاً محددة؛ فهم اول المنتفعين منا وهم أساس عملنا.

يتفاعل مكنتي مع روابط الضحايا والشهود بدءاً من الاطوار المبكرة لعمله وذلك من اجل ان يضع آراءهم ومصالحهم في الاعتبار. ويسعى المكتب بشكل مستمر لمخاطبة مصالح المجتمع الاوسع للضحايا من خلال مذكراته حول جسامه الجرائم، بما في ذلك أثرها. وفي نفس الوقت يضع المكتب الاعتبار ايضا الى الجسامه في شكل العوامل ذات الصلة بمقاصد الاحكام المستقبلية. ويؤمن المكتب مسالة ان الممثلين القانونيين للضحايا المشتركين في الإجراءات ظلوا يشملون بشكل متواصل في تقاريرهم التي يقدموها امام المحكمة تصور شخصي واجتماعي لاثر الجرائم عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية وقد اضافوا تصورا متميزا لتحليل الجرائم.

وهذا الهدف يمكن ان يتحقق فقط من خلال تعاون قضائي كفاء من جانب الدول الاطراف؛ ويفترض ان يكون النظام القضائي الوطني قد تبنى الإجراءات الضرورية بتسهيل هذا التعاون وعيّن نقاط اتصال محددة داخل النظام الوطني. وهناك جانب حاسم آخر هو الحاجة لدعم سياسي ودبلوماسي شامل يُقدم لعمل مكتب المدعي العام من جانب الدول الأطراف في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف.

3- اشرت إلى ان الجندر سيكون جزءا من أولوياتك، ما هي الخطوات التي ستتخذونها في ذلك المضمار؟

في مكتب المدعي العام، في الاعوام المقبلة وبالبناء على السنوات التسع الماضية، فان املنا ورؤيتنا وخطتنا هي الملاحقة والمقاضاة في قضايا الجندر حسب تعريف نظام روما الأساسي لها. ولأجل وقف هذه الجرائم سنفسح للضحايا إسماع صوتهم بانفسهم. ولدينا خريطة طريق واضحة لأجل تحقيق هذا الهدف:

لقد عينا بريجيد اندر مستشاراً خاصاً لمكتب المدعي العام في مجال الجندر. واندر، بتجربتها العملية في مجال العدالة الدولية، وحقوق النساء الإنسانية، وفي مجالات الصحة كقائد استراتيجي ومستشار سياسات ومناصرة لحقوق المرأة الإنسانية والمساواة الجندرية، فانها ستوفر مشورة استراتيجية في مكتب المدعي العام حول العنف ذو الأساس الجنسي والجندري. ويعكس تعيينها، بالاضافة الى الفريق القوي الذي نملكه داخل مكتب المدعي العام، الأهمية التي نعلقها، المكتب وأنا كمدعي عام، على هذا الموضوع.

وسنواصل، بشكل دوري ومستمر في اعادة النظر في سياساتنا وممارساتنا فيما يتعلق بالجرائم الجنسية وجرائم الجندر، لتتأكد من انها فعالة؛ وان نحسنها اذا اقتضت الضرورة؛ وكجزء من عملية تحسين مقاضاتنا فان المكتب سيواصل ايضا توفير التدريب المتعلق بالجندر لموظفيه من محققين ومدعين. واحدى أولوياتي خلال الأشهر المقبلة هو إكمال سياسة المكتب الخاصة بالجندر. وسنطرح مسودة مكملة للتعليق من الفاعلين من الكيانات الخارجية، كما سيحدث الأمر نفسه تجاه ممارسة المكتب فيما يتعلق بسياساتنا. وسيساهم المكتب أيضا في توفير الوضوح والشفافية والتنبؤ حول عملنا واستراتيجياتنا وكفالة تأزر أكبر مع شركائنا.

ايجاد العدالة للضحايا في ليبيا

اليسون سميث، منظمة لا سلام بلا عدالة



الحرية ، ملصق غرافيتي من ليبيا ، في المدينة القديمة ، ليز ايفسون.

وكانت زيارات المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية لم تخلف وراءها سوى رسائل متضاربة فيما يتعلق بالولاية القضائية للمحكمة ونواياها. وقد وضعت الطاقة المحدودة للاعلام المحلي والوطني في ليبيا قيودا حقيقية بشأن الحديث عن نشاطات المحكمة الجنائية الدولية. وبغض النظر عن نتيجة الطعون في المقبولية فان المحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف فيها يجب ان تفكر بروية وعمق في الوضع في ليبيا.

كان يمكن لاستثمار مكثف في معلومات عامة موضوعية وتواصل فيما يتعلق بدور وتقويض وإجراءات المحكمة الجنائية الدولية، ان يساهم في الدفع بحوار وانتباه حقيقيين لحاجات المحاسبة في ليبيا. وقد ظلت نشاطات المحكمة للتواصل في اوضاع دول أخرى تتابعها المحكمة عاملا في مثل هذه النقاشات المحلية. وبدلا عن ذلك فان دور المحكمة قد شابه سوء الفهم واعتبر بانه بعيد الصلة بالموضوع أو ظل ببساطة دورا مجهولا. وبالنظر الى الموضوعات المعقدة المطروحة فان من غير المؤكد توقع أن وعيا عاما اوسع بالمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا كان يمكن ان يقود إلى تحاشي احتجاج أربعة من اعضاء المحكمة بواسطة مليشيا الزنتان في يونيو . ولكن ربما كان ذلك سيضع المحكمة في موضع اقوى لتأكيد ذاتها من خلال الدفاع عن موظفيها. ومرة أخرى فان نشاطات التواصل في دول ذات اوضاع أخرى للمحكمة قد ظلت عاملا في خلق اوضاع على الأرض اكثر ملاءمة لعمل المحكمة وذلك بزيادة الفهم والقبول لدورها.

وإذا ما نُفذت برامج المحكمة بشكل صحيح ونالت الدعم من خلال اتصال قوي وحضور في الدول التي تنظر المحكمة في اوضاعها فانه يمكن ان يكون للمحكمة دورا هاما وتحويليا في عمليات المحاسبة المحلية وجني فوائد لعملها على مستوى زيادة الدعم والتفهم لها. ويجب على المحكمة الجنائية الدولية، وبتشجيع ودعم من الدول الأطراف فيها، ان تضع نفسها مرة أخرى في الصورة في ليبيا، بوصفها حليفا هاما فيما سيكون طريقاً طويلاً ومطلوباً في التوجه نحو عدالة انتقالة ناجحة. ●

في ليلة من ليالي اغسطس اجرت منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا (احدى منظمات المجتمع المدني)، مسابقة قرافيتي (كتابات على الجدران) في طرابلس لتدشين حملة توعية حول عملية وضع الدستور القادمة في ليبيا. وكانت قد جرت انتخابات لتشكيل مجلس وطني في مطلع يوليو 2012 مفتوحة الاستعدادات لصياغة أول دستور للبلاد. ودُعي المشاركون بعد تقديم أوراق بيضاء لهم إلى المساهمة بكتابة كلمة واحدة بدون بقوة ان يروها في الدستور الجديد، وتعتبر هذه الأوراق البيضاء، بشكل من الأشكال، تشبيهاً مناسباً. وفي أتون كل هذا التغيير الهائل فان كل شيء محتمل في ليبيا الجديدة.

ومع ذلك، وبطبيعة الحال، فان الكثير الذي حدث قبل ذلك سيصنع مستقبل ليبيا؛ فوجوه شهداء الثورة تحق من على اللوحات الاعلانية على امتداد العاصمة طرابلس والبلاد كلها. وفي نهاية شهر يونيو احييت اسر من ماتوا في مذبحه سجن ابو سليم الرهيب التي راح ضحيتها 1200 سجين، ذكرى المذبحة. وتتصاعد التوقعات بشأن العدالة، كما تتصاعد الاحباطات بأن الحكومة تعتبر بانها ما تزال تسير ببطء شديد. وتُزدري "المصالحة" كفرض لعملية "العفو والنسيان" مما يقود بعض منظمات المجتمع المدني لبذل الجهود لتوضيح ان المصالحة يمكن ان تجد لها جذوراً في العدالة.

وهناك انتباه جدي لاستحداث عملية عدالة انتقالية في ليبيا لمخاطبة الماضي وانه قد حان الوقت الآن لاستشراف المستقبل. وتحتاج توقعات العدالة وسط الضحايا ان توضع في سياق نظرة جادة لقدرة الحكومة على تقديم انجازات.

ومع ان السلطات الانتقالية قد أجازت قانوناً لعدالة انتقالية فإن هذا قد تم من خلال استشارات محدودة للغاية مع المجتمع المدني، بما في ذلك روابط الضحايا. ومع ذلك فان نقطة البداية في اي عملية عدالة انتقالية ناجحة، والتي لكي تنجح يجب ان تستجيب للحاجات والتوقعات الحقيقية للمجتمع، هي مثل هذه المشورة. وللمساعدة في ملء هذه الثغرة فان منظمة لا سلام بلا عدالة، التي هي منظمة دولية لحقوق الإنسان، تؤيد شبكة منظمات المجتمع المدني الليبية التي تعمل معا في موضوعات ذات صلة بالعدالة الانتقالية. ويمكن للشبكة – من خلال نشاطات اتصال اولية عبر ليبيا مع اتحادات الضحايا والنساء والشباب وغيرها – ان تساهم في بناء وعي بشأن أهداف وآليات العدالة الانتقالية، كخطوة ضرورية لمشورة وطنية ملهمة. ويمكن لعملية المشورة الوطنية ، من جانبها ان تُوظر التوقعات بشأن عملية عدالة انتقالية شاملة كي تنفذها الحكومة.

وهناك، في كل هذا، فرص حقيقية ضائعة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. لقد طلبت الحكومة الليبية من المحكمة من خلال عرائض ان تتخلى لها عن قضية المحكمة الجنائية الدولية ضد سيف الدين القذافي كي تحاكمه في ليبيا؛ ويتوقع ان تفعل ذلك بالمثل في القضية ضد عبدالله السنوسي. وسيف الدين السنوسي كلاهما محتجزين في ليبيا؛ وما زال القرار النهائي في الموضوع في أيدي قضاة المحكمة الجنائية الدولية. والمحكمة الجنائية الدولية - وهي تعاني من نقص الموارد، لكن ربما ايضا غير متيقنة من كيف تتقدم في هذه المياه العكرة – لم تدشن حملة تواصل في ليبيا، وحتى الآن لا يتعدى نشاطها مشاركة الضحايا أمام المحكمة.

جبر الضرر لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا

صعوبات وتصورات للمستقبل

البيرت جاساكي، منسق المناصرة القانونية، صندوق الناجين

إن الفشل في تزويد الناجين بجبر ضرر ملائم على المستويين الوطني والدولي قد ترك أثراً كبيراً معاكساً على حياة الناجين، بالإضافة إلى تصوراتهم حول العدالة. وأجمع ناجون في مقابلات أجراها معهم صندوق الناجين ومنظمة ريدريس على القول بأن العدالة لم تُنفذ إذ أنها لم تتضمن تعويضات.

تحض منظمات الناجين في رواندا حكومة رواندا على أن تفي بوعودها وأن تتبنى تشريعات توفر بشكل محدد حقوق الناجين في الجبر. وفي أبريل 2012 تقدمت إيبوكا، والرابطة الوطنية لمنظمات الناجين من الإبادة في رواندا برد على مسودة قانون اورفانك الذي أنهى عمل محاكم جاكابا، داعية الحكومة إلى أن تدمج في ذلك القانون حق الناجين من الإبادة في جبر الضرر. وفي أكتوبر 2012 قدمت مجموعة من منظمات الناجين، بالتعاون مع صندوق الناجين وريدريس، ورقة نقاش إلى الحكومة تطرح فيها الخطوط العريضة لمجموعة من الخيارات والتوصيات لجبر ضرر الناجين. وركزت التوصية الأساسية لهم على إقامة فرقة عمل حول جبر الضرر لرواندا، والتي يمكن أن تساعد في تناول بعض الموضوعات العالقة، خصوصاً (1) تعيين عدد التعويضات الماضية ومنح رد الحقوق الصادرة من المحاكم الوطنية ومحاكم جاكابا التي لم تُنفذ بعد؛ (2) تعيين المنح التي حُددت حتى وإن كان الجناة فقراء غير قادرين على التعويض؛ (3) استكشاف امكانيات جبر ضرر الضحايا الذين لم يتم تحديد من جنوا عليهم؛ (4) التشاور مع الناجين ومنظمات الناجين على امتداد رواندا لتعيين الحاجات وتقرير الإجراءات الملائمة بجبر الضرر؛ (5) تأسيس معايير تحدد المنتفعين من جبر الضرر فيما يتعلق بالضحايا غير المباشرين؛ (6) التوصية بإقامة برنامج جبر ضرر يتضمن أشكال جبر الضرر وأنواع صرف لمثل هذا الجبر تعتبر ذات معنى وقيمة للناجين حسب وجود تمويل كاف لذلك. يجب على المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، عند مناقشتها لبرنامج ممارساتها السابقة أن تنظر في أفضل السبل لتتلي دعوات الرؤساء السابقين للمحكمة لأجل إقامة مشروع تعويض للناجين. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا أو من خلفها، وآلية المحاكم الجنائية الدولية مثلاً، تمويل أو دعم فرقة العمل الخاصة بالجبر لرواندا في عملها، على ضوء دراسة تقييم جبر ضرر مماثلة يجري القيام بها حالياً في يوغسلافيا السابقة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا.

إن إغلاق محاكم جاكابا وإكمال تفويض المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا يفتح الباب واسعاً أمام النقاش حول جبر الضرر للناجين. وبينما كان التركيز السابق لحكومة رواندا والمجتمع الدولي يتمحور حول محاسبة الجناة فإن التركيز يجب الآن أن ينتقل ليكون نحو الناجين. فهم لا يملكون فقط الحق في الجبر بموجب القانون الدولي وإنما كانوا يعتبرون أيضاً أداة فعالة في كفالة إن تحقق الإجراءات القضائية المختلفة أهدافها. ●

4- معهد رواندا للإحصاءات القومية، إحصائية الناجين من الإبادة الجماعية، 2007.

التقرير المشترك لصندوق الناجين وريدريس حول لا عدالة بدون جبر ضرر :
توصيات لجبر الضرر للناجين من الإبادة الجماعية عام 1994 ، موجود على الرابط
[http://www.redress.org/downloads/
publications/1207rwanda_discussion_paper.pdf](http://www.redress.org/downloads/publications/1207rwanda_discussion_paper.pdf)

بعد أكثر من 18 عاماً من وقوع الإبادة الجماعية عام 1994 ضد التوتسي في رواندا، ما زالت الأغلبية من الناجين، البالغ عددهم 309 الف (4) تواجه عدة صعوبات قانونية وعملية وسياسية في محاولتها لأجل الحصول على جبر أضرار ملائمة. ولكن إغلاق محاكم جاكابا (محاكم شعبية) في 18 يونيو 2012 وإكمال فترة تفويض المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا بحلول عام 2014 يفتح الباب أمام احتمالات جديدة بالنسبة للناجين من الإبادة الجماعية ومنظماتهم للدعوة إلى حق شامل في جبر الضرر على المستوى الوطني والدولي.

ومنذ بداية العمل بمحاكم جاكابا الشعبية عام 2005 فانها نظرت في نحو مليوني قضية ذات صلة بالإبادة الجماعية لعام 1994. وكانت حقوق الناجين من الضحايا في جبر الضرر أمام محاكم جاكابا الشعبية مقصورة على طلب تعويض على الأضرار المادية ورد الممتلكات. وبينما منح عدد كبير من الناجين مثل هذه التعويضات ورد الحقوق فإن الأغلبية من هذه المنح لا يمكن تعزيزها إذ إن الجناة غير راغبين في الدفع أو غير قادرين عليه ومنعت مثل هذه القيود الناجين من الاستفادة من تلقي تعويضات من المحاكم الوطنية. وفوق ذلك فإن التشريعات التي صدرت عام 2001 منعت الناجين من طلب جبر ضرر مباشرة من حكومة رواندا. وفي ذلك الوقت تحجبت الحكومة بانها لا تحتاج لدفع تعويض إذ أنها ستقدم تشريعاً محدداً حول الجبر وتنشئ صندوق تعويض ستساهم فيه بنسبة معينة من ميزانيتها السنوية. وبعد مرور 10 سنوات فإن تلك الخطوات لم يتم اتخاذها بعد، وبينما شارك مئات الآلاف من الناجين في إجراءات محاكم جاكابا وغيرها من المحاكم الأخرى، فإن العديد منهم يشعرون بأنهم لم يحصلوا في نهاية المطاف على أي شيء ملموس.



اجتماع لاجد اقسام افجا في محافظة جيسيني (شمال غرب) في مقاطعة سيانزا دراوي. في نهاية الاجتماع سينكر العديد من الأراجل مشاكل تعرضن لها في محاكم جاكابا (المحاكم الشعبية في القرى)، التي تتولى انزال العقاب بمجرمي الأمر الثاني في الإبادة الجماعية : حينما تلقى الأراجل بشهادتهن يصدر الجمهور الذي يكون باعداد كبيرة، اصوات استنكار مؤكدين انهن يكنين وان الضغط يُوجه نحو الضحايا. بيبير ايفيس GINET

ويشعر الناجون من الإبادة الجماعية أيضاً بالاحباط بنفس القدر تجاه المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، والتي لم تسمح لهم بالمشاركة في إجراءاتها كناجين ومن طلب جبر الضرر. وبالنسبة لكثيرين فإن المحكمة الدولية الخاصة برواندا لا تمثل أكثر من مجرد شعور المجتمع الدولي بعذاب الضمير على فشله في وقف المذبحة إذ أنه ليس للمحكمة سوى اثر ضئيل نسبياً على حياة

جواتيمالا: كسرنا حاجز الصمت

لوكريسيا مولينا ثيسين

توجه الدعوات لأنظمة العدالة الدولية لتعزيز حماية حقوق الإنسان من ناحية والجبر بقدر الإمكان للضرر الذي ينتج عن انتهاكات حقوق الإنسان من ناحية أخرى. ولهذا الهدف فإن المنخرطين في القضية يجب ان يفهموا أنهم لا يتعاملون مع أسماء، فُقدت من سجلات المحاكم، وإنما مع مسألة دقيقة للغاية: المعاناة البشرية. لذلك فنحن الضحايا والذين للاسف نمثل تجسيدا للألم يجب ان يكون لنا مكان فيها.

وبالنسبة للضحايا فان تحقيق العدالة والحقيقة يعتبر الهدف الأسمى. ولكن كيفية تحقيق مثل هذه العدالة والحقيقة هو أمر على نفس الأهمية. وفي هذا المضمار يجب ان لا ننسى ان العمليات القضائية تمثل خطراً بتكرار الاخضاع لوضع الضحية والذي يمكن منعه بشكل أكثر فعالية بحضور الضحايا في كل أطوار العمليات القضائية. وتعطي حقوق الضحايا في المشاركة وفي ان يجدون اذنا صاغية لدى الهيئات القضائية الدولية، معنى إنساني وتساعد في معالجة الألم.

وبالنسبة لي ولأسرتي - أمي، إيما ثيسين واختي إيما وماريا يوجيينا مولينا ثيسين - فان مشاركتنا مباشرة كشهود أمام محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان كان تنويجاً لعملية كانت ارادتنا واصرارنا في السعي للعدالة فيها، عنصرنا أساسياً. انها تجربة استشفاء ان تستطيع علنا ان تقول الحقيقة وتسرد الحقائق على قدم المساواة، في إطار عادل. لقد مُنحنا دعماً باعتبارنا افراد ذوي حقوق نستطيع ان نقدم تمثيلاً محترماً ضد ممثلي الدولة الذين سلبونا من حقوقنا وقلصونا وجودنا الى مرتبة 'اعداء' وهي المرتبة التي طاردتنا طويلاً وسببت لنا ضرراً هائلاً.

لقد كسرنا حاجز الصمت في الجلسة أمام محكمة الدول الأمريكية. إنها فرصتنا الوحيدة لنقول الحقيقة حول ما حدث ولقد استمع لنا قضاة محايدون. لقد صدقنا القضاة وأعاد لنا هذا كرامتنا التي كانت قد انتزعت منا مع ماركو انطونيو. ان من دواعي السرور ان أقرأ كلماتنا في حكمين للمحكمة.

اعطى اصطحابنا بتمثليتنا القانونيين ايضا معنى للإجراءات أمام محكمة الدول الأمريكية. لقد كانت تجربة تعليمية حول كيف يعمل نظام المحكمة، وماذا تتوقع وماذا لا تتوقع. لكن الأهم من ذلك كله ان اخواتي وأمي وأنا: الضحايا، لم نعد مجرد أسماء على الورق: لقد صرنا اشخاصاً ذوي حقوق.

لا شيء سيصلح فقدنا لاخيها ولكن هذا يعتبر جزءاً من الاعتراف بحياتنا. لقد فتحت اصواتنا الطريق الى العدالة والاعتراف بالحقيقة. ونحن سعيدون بان المحكمة قد أصدرت من ألمنا العميق الذي لا يسبر غوره حكماً هو جزء من الأدوات المستخدمة في القضاء على عمليات الاختفاء القسري في جواتيمالا وفي منطقة أمريكا اللاتينية.

في 6 اكتوبر 1981 أخذ مسلحون ماركو انطونيو مولينا ثيسين البالغ من العمر 14 عاما من منزله في مدينة جواتيمالا، واختفى. ورُفعت قضيته لمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. واستطاعت أسرته ان تشارك، بشكل مباشر في الإجراءات. وهذه رواية لوكريسيا اخت ماركو انطونيو، حول أهمية اشترك الضحايا في الإجراءات الدولية:

ان الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان، مثل تلك التي تحدثت في دول الأمريكيتين خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين، تحدثت أضراراً لا يمكن إصلاحها. وفي جواتيمالا لم يجلب الانتقال للديمقراطية العدالة لضحايا الجرائم ضد الإنسانية.

لقد أعاق الجناة استقلال القضاء وعززوا عمليات العفو. وفي الوقت نفسه قاموا بنشاطات عديدة تهدف الى اقامة "توافق" اجتماعي يضفي شرعية على جرائمهم. ان عمليات الحرب النفسية والدعاية ضد "عدو داخلي" مزعوم تجعل كل الإجراءات القمعية مشروعة. كما انها ايضا تحبذ وجود مناخ بلا ذاكرة ما يزال يستفيد منه مرتكبو الجرائم في تحاشيهم الخضوع للعقوبات على مخالفاتهم



مدرسة سميت باسم ماركو انطونيو في فلانويفا، جواتيمالا وهي احدى اشكال جبر الضرر التي أمرت بها محكمة الدول الأمريكية.

لاتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ان قضيتنا هي اختفاء اخي ماركو انطونيو مولينا ثيسين، الذي كان يبلغ من العمر حينذاك 14 عاما. وقد ارتكبت الاستخبارات العسكرية العملية في 6 اكتوبر 1982 في جواتيمالا. ووقع الاختفاء بعد هروب اختي إيما، التي كانت تبلغ من العمر 21 عاما من ثكنة عسكرية، إذ كانت حينذاك في سجن غير معترف بمكانه حيث تعرضت فيه إلى تعذيب شديد واغتصاب متكرر على مدى 9 ايام.

ومنذ اليوم الذي اختفى فيه ماركو انطونيو على أيدي الجيش بدأ والدَيّ بحثاً غير مثمر عنه ولجأوا الى الشرطة والمؤسسات القضائية في جواتيمالا والتي كانت غير فعالة تماماً في تحديد مكان وجوده. واستمر عدم الفعالية هذا حتى اليوم إذ ان جهودنا أمام المحاكم المحلية لم تسفر عن أي نتيجة. وقد وفرت لنا محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان الوسيلة الوحيدة لبلوغ العدالة للحصول

المنظمات المنضوية تحت لواء مجموعة حقوق الضحايا تشمل:

منظمة العفو الدولية، محامون بلا حدود، مركز العدالة والمصالحة، التحالف من اجل المحكمة الجنائية الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان أولاً، مراقبة حقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الجمعية الدولية للدراسات النفسية، جستيا إت باكس، المؤسسة الطبية للعناية بضغط جراح التعذيب، برلمانيو النشاط العالمي، ريدريس، المبادرات النسائية للعدالة الجنائية، تحالف أوغندا بشأن المحكمة الجنائية الدولية، UVF المؤسسة التكنولوجية لتعزيز التنمية، رابطة السلام وحقوق الإنسان، تحالف المنظمات غير الحكومية التكنولوجية من أجل الضحايا

20 YEARS **REDRESS**
Ending Torture, Seeking Justice for Survivors

87 VAUXHALL WALK, LONDON SE11 5HJ
TEL: +44 (0)207 793 1777 FAX: +44 (0)207 793 1719
www.vrwg.org / www.redress.org

ريدريس تبدي خالص الإمتنان الى مؤسسة جون د. و كاترين ت. ماك آرثر

نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا * العدد 21 * خريف 2012